

Distr.: General
24 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من الهيئة الدولية لمناصري حقوق الإنسان*، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* صدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080115 080115 14-65411X (A)



البيان

مشكلة الاتجار بالمرأة والحاجة إلى التعليم

منذ ٢٠ عاماً، وُضع إعلان ومنهاج عمل بيجين للتصدي لحقوق المرأة ومساواتها. وقد اتخذت بلدان كثيرة خطوات في الاتجاه الصحيح لإعمال حقوق الإنسان الأساسية للمرأة وإتاحة فرص متساوية لها. غير أنه لا يزال هناك شوط طويل أمام تحقيق الرفاه والمساواة للمرأة. ويُعد الاتجار بالمرأة من أكبر المشاكل التي لا تزال قائمة.

ويتناول إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ الاتجار بالمرأة في الإعلان رقم ٢٩: ”منع جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة والفتاة والقضاء عليه“، والإعلان رقم ٢٣: ”ضمان تمتع المرأة والطفل تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واتخاذ تدابير فعالة ضد انتهاك هذه الحقوق والحريات“. وتشكل المرأة والفتاة أكثر من نصف جميع ضحايا الاتجار، وقرابة مائة في المائة من ضحايا الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، مما يجعل المرأة معرّضة بصورة غير متناسبة للاتجار بشكل عام (منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للعمل القسري، ٢٠١٢).

الحاجة إلى العمل

في حين أنه من الصعب تحديد العدد الدقيق لأولئك الذين يقومون بالعمل القسري، فإن منظمة العمل الدولية تقدّر أن هناك ٢٠,٩ مليون ضحية على نطاق العالم. ويتضح من هذه الأرقام العالية من الضحايا، ونسبة كبيرة منهم من النساء والأطفال، أنه يلزم القيام بعمل ما. وطبقاً للإحصائيات التي قدمتها منظمة العمل الدولية، سجّل إقليم آسيا والمحيط الهادئ أعلى رقم للعمالة القسرية، والتي تمثل أكثر من النصف، أو ٥٦ في المائة من المجموع العالمي. وتحتل أفريقيا المركز الثاني في أعلى أرقام العمالة القسرية، إذ سجلت ٣,٧ مليوناً، أو ١٨ في المائة من المجموع العالمي.

وربما تُعد مشكلة الاتجار بالنساء والأطفال من بين المشاكل المنظمة بصورة جيدة، ويُنسب لبلدان كثيرة في إقليم آسيا والمحيط الهادئ الفضل في إصدار قوانين ولوائح تستهدف الاتجار. غير أن هذه القوانين ليست كافية لمعالجة المشكلة.

التعليم هو السبيل

أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مقابلة مع سيدة تُدعى ميمي التي كانت ضحية الاتجار بالبشر، والتي صرحت بقولها: ”بناءً على تجربتي، فإن النساء اللاتي يصبحن من ضحايا الاتجار بالبشر لا يفهمن عادة ما هو الاتجار بالبشر، أو أنه يجري الاتجار بهن.“ (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ضع نفسك مكاني، ٢٠١٢). وتُعد

وعود العمل الزائفة إحدى الطرق لجذب المرأة إلى عملية الاتجار. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى التعليم. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن قرابة ٣١ مليون فتاة في سن التعليم الابتدائي و ٣٤ مليون فتاة في سن الدراسة الثانوية الدنيا لم يلتحقن بالمدارس في عام ٢٠١١ (معهد اليونسكو للإحصاء، الاعتبارات الجنسانية والتعليم، ٢٠١٤). وتوضح هذه البيانات أيضاً أن الفجوة بين البنات والبنين لا تزال واسعة. فيلزم أن توفر البلدان التعليم للمرأة بشكل عام، ويلزم على وجه التحديد توعية المرأة بعملية الاتجار بالبشر.

فالتوعية عن الاتجار بالبشر ستساعد المرأة على أن تصبح مدركة لما يعنيه الاتجار بالبشر وما هي بعض أخطاره. وهذا سيساعدها على أن تكون حذرة، وأن تعرف أن الوجود ليست مشروعة دائماً، بذلك سيقبل احتمال وقوعها في هذا الشرك بشكل خاص. وستفيد مثل هذه الثقافة في تعريف المرأة بانتشار الاتجار بالبشر وما يصاحبه من أخطار. كما أن ضمان حصول المرأة على تعليم متساوٍ ومجدٍ بشكل عام سيجعلها أقل عُزلة ويوفر لها مجموعة من الأقران الذين يمكن الاتصال بهم. فهؤلاء الأقران يمكنهم أن ينبهوا بعضهم البعض ويوفروا طبقة حماية إضافية لكي لا يصبحوا من ضحايا الاتجار بالبشر.

وعندما تتعلم المرأة، فإن التعليم يعقبه العمل بطبيعة الحال. وعندما تتعلم النساء والأطفال، تصبح لديهم الأدوات اللازمة لإيجاد عمل مجد، سيمكنهم من إعالة أنفسهم وأسرهم. وعندما تحصل المرأة على عمل يحقق لها قيمة نقدية، يقل احتمال خديعتها بالوعود التي يحملها الاتجار والخاصة بالعمل والحياة الأفضل. كما أن حصول المرأة على مكان راسخ في سوق العمل سيساعدها على الشعور بأنها أكثر ارتباطاً بمجتمعها ويوفر لها مجموعة دعم إضافية. والحصول أيضاً على التعليم والوظائف التي تحقق قيمة نقدية، سيساعد المرأة على تأكيد استقلالها ولا تعتبر نفسها تابعة للرجل، أو رهن إرادته، وهذا يقلل أيضاً من احتمال أن تصبح ضحية للاتجار بالبشر.

وتوفير التعليم للنساء والفتيات ليس إجراءً وقائياً فحسب، بل يمكن أن يساعد المرأة التي تصبح ضحية للاتجار على معرفة كيف تقاوم، وما هي الموارد المتاحة لها. وستكون أقدر على معرفة خطورة موقفها، وأنه لا بد من الخروج منه. فالتعليم سيساعد الضحية على معرفة الموارد المتاحة لمن كضحايا، مثل التماس اللجوء، أو تأشيرات السفر، أو مراكز المساعدة التي يمكنهن اللجوء إليها.

أمثلة للممارسات الجيدة

وقعت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ قانون حماية ضحايا الاتجار الذي وضع خطة للوقاية والحماية والمحاكمة (عنوان الموقع الشبكي www.whitehouse.gov/the-press-office/2012).

وقد تم تعديل قانون حماية ضحايا الاتجار عدة مرات منذ ذلك الوقت، وآخرها في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٢، وضعت الولايات المتحدة خطة شاملة للعمل في المستقبل تضمنت تعميق الوعي في إطار صناعة السفر والسياحة، وزيادة عمل المؤسسات التعليمية المختلفة لمحاربة الاتجار.

وبالمثل، أصدرت غانا قانون للاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٥، والذي يتضمن خطة من ثلاثة أجزاء: الوقاية، والحماية، والمحاكمة (قانون غانا للاتجار بالبشر: النجاحات وأوجه القصور بعد ست سنوات من التطبيق، ٢٠١١). وتنطوي كل من خطة الولايات المتحدة وغانا على مسألة التعليم وتركز على.

ومنذ تطبيق هاتين الخطتين، شهدت كل من الولايات المتحدة وغانا زيادة في المحاكمات الخاصة بالاتجار. وهذا يوضح أنهما ملتزمتان بمحاربة الاتجار والتمسك بالخطة التي وضعتها كل منهما. غير أنه سيكون من المفيد أن نرى إحصاءات عما إذا كان هناك عدد أقل من ضحايا الاتجار بعد وضع هاتين الخطتين.

استنتاج وتوصية للعمل

إن اعتماد قوانين ولوائح تحاول محاربة الاتجار يعد أمراً رائعاً، ولكنه ليس كافياً. فالمرأة معرضة بصورة غير متناسبة لخطر أن تصبح ضحية، وهذا أمر يلزم التصدي له. فعن طريق تنفيذ برامج تعليمية لتوعية المرأة ومجتمعاتها ليس فقط بالاتجار، وإنما تزود المرأة أيضاً بالأدوات التي تحتاجها لجعل حياتها أفضل، فإن ذلك سيساعد على محاربة الاتجار ويتخذ خطوة أخرى في اتجاه تحقيق المساواة.

وتحت الهيئة الدولية لمناصري حقوق الإنسان الدول الأعضاء والأمم المتحدة على ضرورة تنفيذ برامج تهدف إلى توعية المرأة بما يلي:

- (أ) إتاحة متساوية لها للحصول على التعليم بشكل عام؛
- (ب) ووجود اتجار بالبشر بشكل خاص وطرق مختلفة التي تجذب المرأة إليه؛
- (ج) والموارد المتاحة لها إذا أصبحت هي أو شخص تعرفه ضحية للاتجار؛
- (هـ) ومحاكمة المتاجرين بشكل إيجابي؛
- (و) تتبع الضحايا وتسجيل الإحصاءات بأفضل ما يستطيع كل بلد من أجل تقييم الأساليب التي تعمل والبرامج الإضافية التي قد يحتاج الأمر إليها.